04

د. اشرف سمير انور

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قضايا اقتصادية

للتأهيل للسلك

التجاري والدبلوماسي

دبلوماسية اقتصادية | سياسات وتنمية | تجارة واستثمار | شراكات دولية | اقتصاد عالمي

قضايا اقتصادية متنوعة

د. أشرف سمير

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

ashanwar@feps.edu.eg

2026

موضوعات مرشحة لأسئلة امتحان التمثيل التجاري 4

(1). حلّل تطور الدبلوماسية الاقتصادية المصرية خلال الفترة الاخيرة، ودورها في تنويع الشراكات الاقتصادية الدولية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز مكانة مصر في الاقتصاد العالمي، مع بيان أثر جهود الدولة في تحسين بيئة الأعمال والاستثمار ورفع تنافسية الاقتصاد المصري. 5

(2). ناقش برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، وعلاقته بصندوق النقد الدولي، وأثره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري. 11

(3). حلّل دور المشروعات القومية في دعم التنمية المستدامة، وجذب الاستثمار، وتحسين جودة الحياة، مع الإشارة إلى مبادرة "حياة كريمة" والمناطق الاقتصادية ضمن خريطة التنمية العمرانية 2052. 11

(4). حلّل استراتيجية مصر في التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، ودورها في تعزيز أمن الطاقة، وجذب الاستثمارات، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة. 11

(5). قيّم الاستراتيجية المصرية لزيادة الصادرات، وتنويع الأسواق التصديرية، وتعميق المكون المحلي، وتوطين الصناعة، وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. 11

(6). في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة، وإعادة تشكيل موازنين القوة الاقتصادية العالمية، كيف يمكن لمصر تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي بما يدعم قدرتها التنافسية ويحقق التنمية الاقتصادية المستدامة؟ ناقش في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية الحالية. 12

(7). ناقش تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي من إطار الشراكة إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وأثر ذلك في تعزيز التجارة والاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية في مصر. 22

(8). حلّل دور مصر في دعم التكامل الاقتصادي الأفريقي في ضوء اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية(AfCFTA) ، وأثرها في تنمية التجارة البينية، وجذب الاستثمارات، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول القارة. 22

(9). حلّل الاستراتيجية المصرية للتعامل مع التحولات في النظام الاقتصادي العالمي، في ظل صعود التكتلات الاقتصادية الجديدة (وفي مقدمتها مجموعة البريكس)، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، وتصاعد النزعات الحمائية، مع بيان انعكاسات ذلك على الاقتصاد المصري. 22

(10). حلّل انعكاسات الاضطرابات الراهنة التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية في ظل الأزمات والصراعات الجيوسياسية، وناقش الاستراتيجية المصرية لترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للطاقة، وأثر ذلك في تعزيز أمن الطاقة، وجذب الاستثمارات، ودعم الاقتصاد المصري. 22

(11). حلّل الاستراتيجية المصرية لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية، في ظل التحولات التي تشهدها التجارة الدولية، وظهور ممرات تجارية وممرات اقتصادية بديلة، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، مع بيان السياسات التي تتبناها الدولة للحفاظ على تنافسية مصر في هذا المجال. 22

(12). حلّل دور الدبلوماسية المصرية في قضايا المناخ، منذ المشاركة في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بتغير المناخ، وصولًا إلى استضافة مؤتمرCOP27 ، ومتابعة مخرجات مؤتمرات المناخ COP28 إليCOP31 ، مع بيان أثر ذلك في تعزيز مكانة مصر الدولية، وجذب الاستثمارات، والاستفادة من التمويل المناخي، ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر 22

(13). كيف توظف مصر المحافل الاقتصادية الدولية لتعزيز مصالحها التجارية والاستثمارية، ودعم مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي؟ 22

موضوعات مرشحة لأسئلة امتحانات التمثيل التجاري (2026)

أولاً: شؤون مصرية ذاخلية

1. حلّل تطور الدبلوماسية الاقتصادية المصرية خلال الفترة الأخيرة ودورها في تنويع الشراكات الاقتصادية الدولية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز مكانة مصر في الاقتصاد العالمي، مع بيان أثر جهود في تحسين بيئة الأعمال والاستثمار ورفع تنافسية الاقتصاد المصري. (مهم).

2. ناقش برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، وعلاقته بصندوق النقد الدولي، وأثره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري. (مهم).

3. حلّل دور المشروعات القومية في دعم التنمية المستدامة، وجذب الاستثمار، وتحسين جودة الحياة، مع الإشارة إلى مبادرة "حياة كريمة" والمناطق الاقتصادية ضمن خريطة التنمية العمرانية 2052.

4. حلّل استراتيجية مصر في التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، ودورها في تعزيز أمن الطاقة، وجذب الاستثمارات، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة. (مهم)

5. قيم الاستراتيجية المصرية لزيادة الصادرات، وتنويع الأسواق التصديرية، وتعميق المكون المحلي، وتوطين الصناعة، وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

6. في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة، وإعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية العالمية، ما مدى لمصر تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي بما يدعم قدرتها التنافسية ويحقق التنمية الاقتصادية المستدامة؟ المستدامة؟ تاقش في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية الحالية. (مهم).

ثانيًا: شؤون عالمية وإقليمية

7. ناقش تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي من إطار الشراكة إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، الاشاملة، وأثر ذلك في تعزيز التجارة والاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية في مصر. (مهم).

8. حلّل دور مصر في دعم التكامل الاقتصادي الأفريقي في ضوء اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، وأثرها في تنمية التجارة البينية، وجذب الاستثمارات، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول القارة. (مهم)

9. حلّل الاستراتيجية المصرية للتعامل مع التحولات في النظام الاقتصادي العالمي، في ظل صعود التكتلات الاقتصادية الجديدة (وفي مقدمتها مجموعة البريكس)، وإعادة تشكيل الإمداد العالمية، وتصاعد النزعات الحمائية، مع بيان القتصاد.

10. حلّل انعكاسات الأضطرابات الراهنة التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية في ظل الأزمات والصراعات الجيوسياسية، وناقش الاستراتيجية المصرية لترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للطاقة، وأثر ذلك في تعزيز أمن الطاقة، وجذب الاستثمارات، الاستثمارات، ودعم الاقتصاد المصري. (مهم)

11. حلّل الاستراتيجية المصرية لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية، في ظل التحولات التي تشهدها التجارة الدولية، وظهور ممرات تجارية وممرات اقتصادية بديلة، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، مع بيان السياسات التي تتبناها الدولة للحفاظ على تنافسية مصر في هذا المجال. (مهم).

12. حلّل دور الدبلوماسية المصرية في قضايا المناخ، منذ المشاركة في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بتغير المناخ، وصولاً إلى استضافة مؤتمر COP27، ومتابعة مخرجات مؤتمرات المناخ COP28 إلى COP31، مع بيان أثر ذلك في تعزيز مصر الدولية، وجذب الاستثمارات، والاستفادة من التمويل المناخي، ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر. (مهم).

12. كيف توظف مصر المحافل الاقتصادية الدولية لتعزيز مصالحها التجارية والاستثمارية، ودعم مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي؟

أولاً: شؤون مصرية داخلية

(1). حلّل تطور الدبلوماسية الاقتصادية المصرية خلال الفترة الاخيرة، ودورها في تنويع الشراكات الاقتصادية الدولية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز مكانة مصر في الاقتصاد العالمي، مع بيان أثر جهود الدولة في تحسين بيئة الأعمال والاستثمار ورفع تنافسية الاقتصاد المصري.

السنة	الزيارة أو الفعالية	الجهة / الدولة المضيفة	أبرز النتائج الاقتصادية	الأثر الاقتصادي
2022	قمة المناخ COP27 بشرم الشيخ	الأمم المتحدة (شرم الشيخ – مصر)	إطلاق منصة NWFE لحشد تمويلات ميسرة لمشروعات المياه والغذاء والطاقة، وتعزيز تمويل مشروعات المناخ.	تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للتعاون في قضايا المناخ وجذب تمويلات دولية لمشروعات التنمية المستدامة.
2023	زيارة الرئيس إلى الصين	جمهورية الصين الشعبية (بكين)	توقيع اتفاقيات جديدة في إطار مبادرة الحزام والطريق، وتعزيز الاستثمارات الصينية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والعاصمة الإدارية.	زيادة الاستثمارات الصينية وتوطين صناعات جديدة، ودعم البنية التحتية والمناطق الاقتصادية.
2023	قمة ميثاق التمويل العالمي الجديد – باريس	الجمهورية الفرنسية (باريس)	تعزيز التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والدفع نحو إصلاح النظام المالي العالمي وزيادة التمويل للميسر للدول النامية.	دعم الحصول على تمويلات ميسرة وشروط أفضل لتمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية.
2024	توقيع إعلان الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع الاتحاد الأوروبي	الاتحاد الأوروبي (بروكسل)	إطلاق حزمة تمويل واستثمار أوروبية بقيمة 7.4 مليار يورو تشمل الدعم المالي والاستثمار والطاقة والهجرة.	تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم الإصلاحات الهيكلية وزيادة الاستثمارات الأوروبية في مصر.
2024	صفقة تطوير رأس الحكمة مع الإمارات	دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي)	استثمارات مباشرة بقيمة 35 مليار دولار، تعد أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخ مصر، وأسهمت تخفيف أزمة النقـد الأجنبي.	ضخ استثمارات ضخمة وزيادة الاحتياطيات النقدية ودعم الاستقرار الاقتصادي.
2024	انضمام مصر رسميًا إلى تجمع بريكس	تجمع بريكس	توسيع فرص التجارة والاستثمار واستخدام العملات المحلية وتعزيز التعاون مع الاقتصادات الناشئة.	تنويع الشراكات الاقتصادية وفتح أسواق جديدة، وزيادة تدفقات الاستثمار والتجارة.
2025	القمة المصرية الأوروبية الأولى في بروكسل	الاتحاد الأوروبي (بروكسل)	توقيع المرحلة الثانية من برنامج دعم الاقتصاد الكلي بقيمة 4 مليارات يورو وتعزيز التعاون الاستثماري.	دعم الموازنة وتعزيز الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وزيادة فرص الشراكة بين القطاع الخاص.
2025 2026	استمرار مراجعات صندوق النقد الدولي	صندوق النقد الدولي (واشنطن)	استكمال مراجعات برنامج الإصلاح الاقتصادي واستمرار تدفقات التمويل الدولي بما يدعم استقرار الاقتصاد الكلي.	توفير موارد مالية ميسرة ودعم استقرار سعر الصرف وزيادة الثقة في الأقتصاد المصري.
2026	اجتماعات مجلس التعاون الاستراتيجي المصري– التركي	الجمهورية التركية (أنقرة)	استهداف رفع حجم التجارة الثنائية إلى 15 مليار دولار بجلول 2028، وتوقيع مذكرات تفاهم في الاستثمار والتجارة والزراعة والصناعة.	زيادة حجم التجارة والاستثمارات المشتركة وتعزيز التعاون في القطاعات الإنتاجية واللوجستية.
2026	استكمال مراجعات صندوق النقد الدولي	صندوق النقد الدولي (واشنطن)	صرف نحو 2.3 مليار دولار بعد استكمال المراجعات الخامسة والسادسة، مع إشادة بتحسن مؤشرات الاقتصاد المصري واستمرار برنامج الإصلاح.	تعزيز الاستقرار الاقتصادي واستمرار دعم البرنامج الإصلاحي وزيادة ثقة المستثمرين الدوليين.

مقدمة

د.أشرف سمير

شهدت الدبلوماسية الاقتصادية المصرية خلال العقد الماضي تحولًا ملحوظًا من التركيز على العلاقات الاقتصادية التقليدية إلى **توظيف العلاقات الدولية والشراكات الإقليمية والدولية لخدمة أهداف الإصلاح الاقتصادي، وجذب الاستثمار، وتأمين التمويل، وتنويع الشركاء، وتعزيز اندماج مصر في الاقتصاد العالمي**.

وقد أصبح هذا التوجه أكثر أهمية مع تعرض الاقتصاد العالمي لسلسلة من الصدمات، بدءًا من جائحة كورونا، ثم الحرب الروسية-الأوكرانية، واضطرابات أسواق الطاقة والغذاء وسلاسل الإمداد، والتوترات الجيوسياسية في المنطقة. ولذلك اتجهت مصر إلى **تنويع مصادر التمويل والاستثمار والشراكات الاقتصادية** بدل الاعتماد على شركاء او أسواق محددة. ويمكن عرض دور الدبلوماسية الاقتصادية المصرية من خلال دورها في **تنويع الشراكات الاقتصادية الدولية، نمو شبكة التعاون مع التكتلات الاقتصادية الدولية، والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وبروز الحضور المصري في مناقشة القضايا الاقتصادية العالمية.**

أولًا: تنويع الشراكات الاقتصادية الدولية

أحد أبرز ملامح الدبلوماسية الاقتصادية المصرية خلال السنوات الأخيرة هو **تنويع خريطة الشركاء**.

(أ) الشراكة مع الصين

تمثل الصين أحد المحاور الرئيسية في استراتيجية مصر لتنويع شراكاتها الاقتصادية الدولية، حيث تسعى مصر إلى الانتقال بالعلاقة من **التعاون التجاري والتمويلي إلى شراكة إنتاجية واستثمارية متكاملة**.

وفي هذا الإطار، شاركت مصر في **منتدى الحزام والطريق عام 2023**، مع مواصلة توظيف **المنطقة الاقتصادية لقناة السويس** كمنصة رئيسية لاستقطاب الاستثمارات الصينية، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وقربها من الأسواق الأوروبية والأفريقية والآسيوية. وفي أكتوبر 2023، شهد رئيس مجلس الوزراء توقيع **أربع اتفاقيات جديدة لاستثمارات صينية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس**.

ولا تستهدف مصر من هذه الشراكة مجرد جذب رؤوس الأموال، وإنما تسعى إلى **توطين الصناعة، وزيادة الصادرات، ونقل التكنولوجيا والخبرات، وتطوير سلاسل الموردين المحليين، وتعزيز اندماج الاقتصاد المصري في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية**. وتظهر هذه الاستراتيجية في توجه الاستثمارات الصينية داخل **المنطقة الاقتصادية لقناة السويس** نحو الصناعات الإنتاجية والتكنولوجية والطاقة المتجددة، ومن أبرزها:

- إيليت سولار بي في(Elite Solar PV) : خلايا ومكونات الطاقة الشمسية 150 — مليون دولار.
- إف بي بي تك-هايسنس(FBB Tech-Hisense) : صناعة الإلكترونيات 38 — مليون دولار.
- تشاينا جلاس(China Glass) : الزجاج المسطح والزجاج الشمسي 300 — مليون دولار.
- شين شينج(Xin Xing) : مواسير الحديد الزهر 145 — مليون دولار.

وتعكس هذه المشروعات تحول الشراكة المصرية-الصينية نحو الاستثمار الإنتاجي والتكنولوجي، وتوطين الصناعة، وزيادة القيمة المضافة، وتعزيز الصادرات والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

كما تعمل مصر على **مواءمة أهداف رؤية مصر 2030 مع مبادرة الحزام والطريق**، بما يفتح المجال أمام توسيع التعاون الصيني في مجالات البنية التحتية، والطاقة، والنقل واللوجستيات، والتنمية المستدامة.

(ب) الشراكة مع دول الخليج

تعد دول الخليج أحد أهم محاور الدبلوماسية الاقتصادية المصرية، ليس فقط كمصدر للتمويل، وإنما كمصدر رئيسي **للاستثمار الأجنبي المباشر والشراكات الإنتاجية والتنموية**. ويُعد مشروع **رأس الحكمة** مع دولة الإمارات، الذي أُعلن عنه في فبراير 2024، أبرز نموذج على ذلك؛ إذ بلغت قيمة الصفقة **35 مليار دولار**، منها **24 مليار دولار مقابل حقوق تطوير المشروع، و11 مليار دولار من ودائع إماراتية يجري توظيفها في استثمارات داخل مصر**، مع احتفاظ الدولة المصرية بحصة **35% من صافي**

أرباح المشروع. ويستهدف المشروع تطوير مدينة متكاملة تضم أنشطة سياحية وعمرانية وخدمية ولوجستية واستثمارية، بما يعزز قدرة مصر على تحويل أصولها وموقعها الجغرافي إلى استثمارات طويلة الأجل.

ولا تقتصر الشراكة الخليجية على مشروع **رأس الحكمة**، بل تمتد إلى **قطاعات الصناعة والسياحة واللوجستيات والخدمات؛** فعلى سبيل المثال، وقعت مصر وقطر في نوفمبر 2025 اتفاقية لتطوير مشروع **علم الروم وسملا** بالساحل الشمالي من خلال شركة **الديار القطرية**، بإجمالي استثمارات معلنة يقارب **29.7 مليار دولار**، ليشمل تطويرًا عمرانيًا وسياحيًا متكاملًا، بما يعكس تنامي الشراكات الخليجية في مشروعات استراتيجية طويلة الأجل.

وبذلك تعكس الشراكات الخليجية تحول الدبلوماسية الاقتصادية المصرية من مجرد جذب موارد مالية إلى استقطاب استثمارات استراتيجية في قطاعات قادرة على دعم النمو، والطاقة، والسياحة، والخدمات، وخلق فرص عمل، وتعزيز الاستثمار الخاص.

ثانياً: نمو شبكة الشراكات الاقتصادية الدولية

يمكن تلخيص التحول المصري خلال العقد الماضي في الانتقال من الاعتماد النسبي على عدد محدود من الشركاء إلى بناء شبكة متعددة المستويات:

المجال	أبرز الشركاء/الأدوات	الهدف الاقتصادي
أوروبا	الشراكة الاستراتيجية الشاملة	زيادة التمويل الأوروبي، وتعزيز التبادل التجاري، واستقطاب الاستثمارات، بما يرفع تنافسية الاقتصاد المصري ويدعم مسار التنمية المستدامة.
الخليج	الإمارات والسعودية وغيرها	جذب الاستثمارات الخليجية وتعزيز مصادر التمويل.
آسيا	الصين والهند واليابان وكوريا	توطين الصناعة، ونقل التكنولوجيا، وجذب الاستثمارات الآسيوية.
البريكس	البريكس وبنك التنمية الجديد	تنويع مصادر التمويل، وفتح أسواق جديدة، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع الاقتصادات الصاعدة.
أفريقيا	AfCFTA	زيادة الصادرات المصرية، وفتح أسواق أفريقية جديدة، وتعزيز التكامل التجاري والاستثماري مع دول القارة.

ويمكن توضيح كل من الشراكة المصرية ـ الأوربية وتجمع البريكس كنماذج لهذه الشراكات:

- **تعميق الشراكة المصرية-الأوروبية**

يمثل الاتحاد الأوروبي أحد أهم محاور الدبلوماسية الاقتصادية المصرية، باعتباره **شريكًا تجاريًا واستثماريًا ومصدرًا مهمًا للتمويل والدعم الفني**. ويعدّ الاتحاد الأوروبي المستثمر الرائد في مصر؛ حيث يبلغ رصيد الاستثمار المتراكم نحو 38.8 مليار يورو، يمثل نحو 39 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر. وتظل مصر ثاني أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد شهدت العلاقات نقطة تحول مهمة في **17 مارس 2024**، عندما ارتقت مصر والاتحاد الأوروبي بالعلاقات إلى مستوى **الشراكة الاستراتيجية الشاملة**، التي تقوم على ستة محاور تشمل: العلاقات السياسية، والاستقرار الاقتصادي، والتجارة والاستثمار، والهجرة والتنقل، والأمن، والديموغرافيا ورأس المال البشري.

ودُعمت هذه الشراكة الاستراتيجية الشاملة بحزمة مالية واستثمارية تبلغ **7.4 مليار يورو للفترة 2024-2027**، تتضمن **5 مليارات يورو في صورة قروض ميسرة للمساعدة المالية الكلية، و1.8 مليار يورو كضمانات للاستثمار، و600 مليون يورو في صورة منح**.

وترجمت الشراكة إلى خطوات عملية؛ ففي **يونيو 2024** عُقد مؤتمر الاستثمار المصري-الأوروبي بالقاهرة، بهدف تعبئة استثمارات القطاع الخاص الأوروبي في قطاعات مثل **الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، والصناعات الدوائية والطبية والسيارات، والزراعة والأمن الغذائي، والمياه، والابتكار والتحول الرقمي**. كما تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن مساعدة مالية كلية

د.أشرف سمير

تصل إلى **مليار يورو**، وهي الدفعة الأولى ضمن حزمة المساعدات المالية الكلية البالغة 5 مليارات يورو. وفي **أكتوبر 2025** عُقدت **أول قمة مصرية-أوروبية** في بروكسل، وشهدت توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بالدفعة الثانية للمساعدة المالية الكلية بقيمة **4 مليارات يورو**.

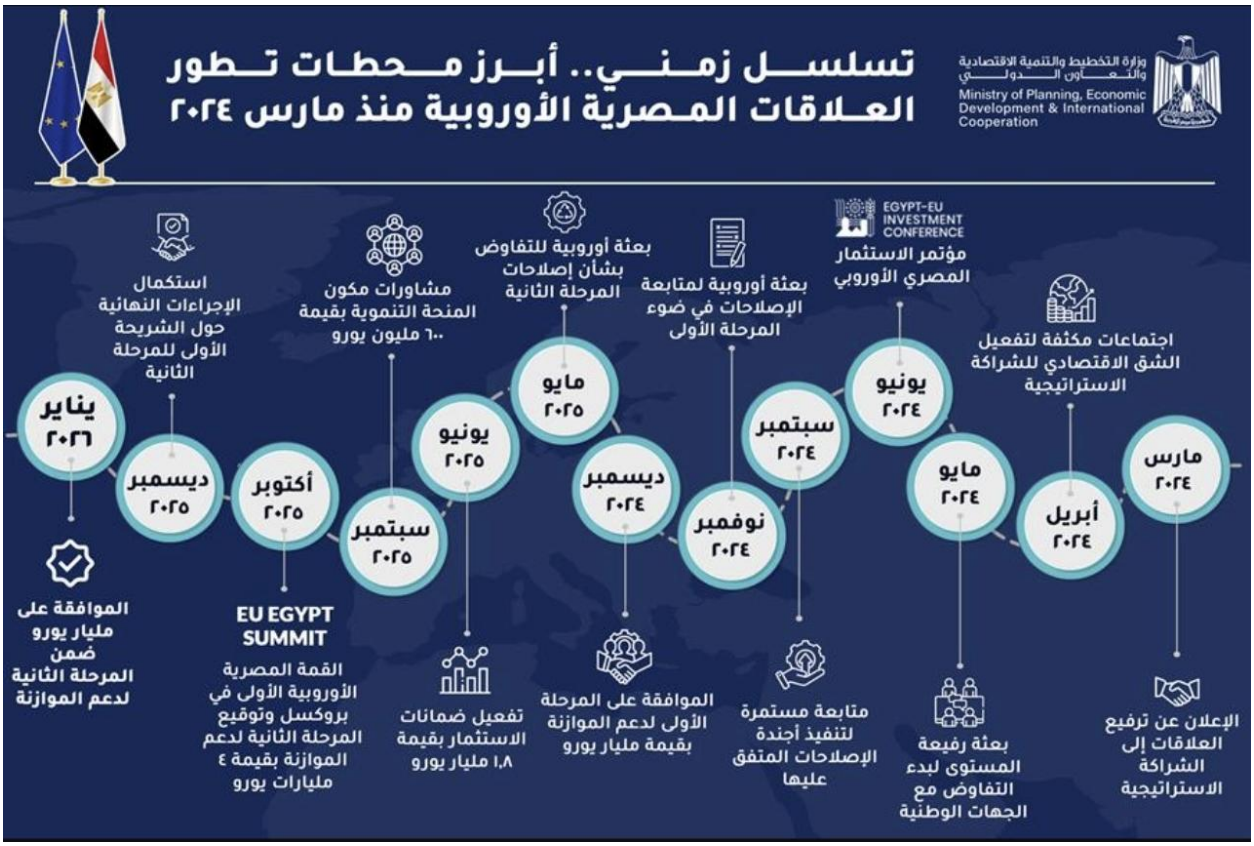

- **البريكس**

يمثل **انضمام مصر إلى مجموعة البريكس في 1 يناير 2024** خطوة مهمة في استراتيجية تنويع الشراكات الاقتصادية، وتعزيز انفتاح مصر على الاقتصادات الناشئة الكبرى ودول الجنوب.

وتتمثل أهم الفرص الاقتصادية التي يوفرها الانضمام إلى البريكس في:

- **تنويع الشركاء التجاريين والاستثماريين**، وتوسيع العلاقات مع الاقتصادات الناشئة الكبرى.
- **الاستفادة من بنك التنمية الجديد (NDB)** في تمويل مشروعات البنية الأساسية والتنمية؛ وكانت مصر قد أصبحت عضوًا في البنك قبل انضمامها إلى البريكس.
- **توسيع فرص التجارة والاستثمار** مع دول المجموعة، خاصة في مجالات الصناعة والطاقة والزراعة والبنية الأساسية.
- **زيادة فرص استخدام العملات المحلية في التجارة البينية**، بما قد يساعد على تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية في بعض المعاملات؛ وهي من المجالات التي طرحتها مصر في إطار البريكس.
- **فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية**، والاستفادة من اتساع الأسواق التي تمثلها دول المجموعة.
- **تنويع مصادر التمويل والشراكات الاقتصادية** وتقليل مخاطر الاعتماد على مجموعة محدودة من الشركاء والمؤسسات.

د.أشرف سمير

ويمكن **النظر إلى انضمام مصر إلى تجمع البريكس باعتباره أحد مكونات استراتيجية أوسع لتنويع الشركاء، والأسواق، ومصادر التمويل، والاستثمار**. وهذا يتسق مع توجه مصر المعلن نحو تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الجنوب وإقامة نظام اقتصادي دولي أكثر توازنًا وشمولًا.

ثالثاً: التعاون مع المؤسسات المالية الدولية

لم يقتصر أداء الدبلوماسية الاقتصادية المصرية على العلاقات الثنائية أو التجمعات الاقتصادية، وإنما امتدت إلى **المؤسسات المالية الدولية**، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، الذي يمثل أحد أهم مكونات شبكة التمويل والدعم الدولي للاقتصاد المصري. وذلك وفقا لما يلي:

- ففي **ديسمبر 2022** وافق صندوق النقد الدولي على برنامج تمويلي لمصر **بقيمة 3 مليارات دولار** في إطار برنامج "تسهيل الصندوق الممدد (EFF)" بهدف دعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز مرونة الاقتصاد وزيادة دور القطاع الخاص.
- ومع تصاعد التحديات الاقتصادية والخارجية، جرى **توسيع البرنامج في مارس 2024**، إلى جانب إضافة "تسهيل الصلابة والاستدامة (RSF)" لدعم الإصلاحات المرتبطة بالمناخ والقدرة على مواجهة الصدمات.
- وفي **فبراير 2026**، استكمل صندوق النقد المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج **EFF** والمراجعة الأولى لـ **RSF**، بما أتاح لمصر سحب نحو **2.3 مليار دولار**، ليرتفع إجمالي المسحوب في إطار التسهيلين إلى نحو **5.2 مليار دولار**.
- وقد أشار الصندوق في فبراير 2026 إلى تحسن ملموس في مؤشرات الاقتصاد الكلي؛ إذ ارتفع **نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى 4.4% في السنة المالية 2025/2024**، بينما انخفض **التضخم الحضري العام إلى 11.9% في يناير 2026**، مع تحسن المركز الخارجي وتراجع عجز الحساب الجاري إلى **4.2% من الناتج المحلي**.
- **وتتمثل** أهمية هذا المسار في كون ان برنامج الصندوق يمثل **إطارًا للإصلاح والاستقرار الاقتصادي** يمكن أن يدعم ثقة المؤسسات والمستثمرين الدوليين، ويساعد على تعبئة تمويل إضافي من الشركاء الدوليين، وإن كانت الاستفادة الكاملة منه ترتبط بمدى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، ولا سيما **تقليص البصمة الاقتصادية للدولة، وتعزيز المنافسة، وتحسين بيئة الأعمال**.

(ج) الحضور المصري في مناقشة القضايا الاقتصادية العالمية

- **إصلاح النظام المالي العالمي**

لم تقتصر الدبلوماسية الاقتصادية المصرية على **الحصول على التمويل**، وإنما امتدت إلى المشاركة في النقاش الدولي حول **إصلاح النظام المالي العالمي وتعزيز وصول الدول النامية إلى التمويل**. ومن أبرز الأمثلة مشاركة مصر في **قمة «ميثاق التمويل العالمي الجديد» في باريس في يونيو 2023**، حيث أكدت مصر أهمية تيسير وصول الدول النامية إلى التدفقات المالية اللازمة للتنمية، في ظل تداعيات **تغير المناخ، والحرب الروسية-الأوكرانية، وأزمات الطاقة والغذاء وسلاسل الإمداد**.

كما أتاحت القمة لمصر تعزيز الحوار الاقتصادي مع **فرنسا والمؤسسات المالية الدولية**، بالتوازي مع طرح تجربتها في مواجهة تغير المناخ والتوسع في الطاقة المتجددة.

وتبرز أهمية هذا المسار في أن الدبلوماسية الاقتصادية المصرية لم تعد تقتصر على التفاوض للحصول على التمويل، بل أصبحت تسعى أيضًا إلى التأثير في النقاش الدولي بشأن قواعد وآليات التمويل التنموي، بما يخدم مصالح الدول النامية ومصر بصفة خاصة.

- **قضية المناخ**

أصبحت قضايا المناخ إحدى أدوات **الدبلوماسية الاقتصادية المصرية**، خاصة مع استضافة مصر لمؤتمر **COP27 في شرم الشيخ عام 2022**، الذي شهد اتفاقًا تاريخيًا على إنشاء ترتيبات تمويلية للتعامل مع **الخسائر والأضرار** الناجمة عن تغير المناخ. كما أطلقت مصر منصة **"نوفي NWFE"** لحشد التمويل والاستثمار الدولي وربط مشروعات **المياه والغذاء والطاقة**، بما

يعزز قدرة مصر على تعبئة التمويل المناخي والشراكات الاستثمارية. وتوظف مصر هذا المسار في جذب الاستثمارات والتمويل إلى قطاعات مثل:

- الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.
- تحلية المياه وإدارة الموارد المائية.
- البنية التحتية المستدامة.
- خفض الانبعاثات والتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وبذلك يتحول العمل المناخي من مجرد التزام بيئي إلى أداة للدبلوماسية الاقتصادية، تساعد مصر على حشد التمويل الدولي، وجذب الاستثمارات والتكنولوجيا، ودعم التحول الأخضر والتنمية المستدامة. وتؤكد وزارة البيئة حاليًا هذا التوجه من خلال **وحدة الاستثمار المناخي والبيئي** التي تستهدف حشد الاستثمارات وتحفيز الاقتصاد الأخضر وطرح الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين.

تم إطلاق المنصة الوطنية لبرنامج نُوَفي Egypt's Country Platform كبرنامج وطني يمثل نموذجًا إقليميا فاعلاً ومنهجا للتمويل الميسر للتعامل مع قضايا التكيف والتخفيف والصمود. حيث وضعت مصر إستراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ تشمل أهدافًا رئيسية حتى عام 2050، ومجموعة من المشروعات ذات الأولوية (26 مشروعا) حتى عام 2030، تغطي الركائز الثلاث الرئيسية للعمل المناخي: التخفيف والتكيف والمرونة مع التركيز على الانتقال العادل للاقتصاد الأخضر، من خلال محور العلاقة بين الطاقة والغذاء والماء، حيث يمكن أن يوفر نهجًا فعالًا يركز على الإنسان من أجل معالجة تأثيرات تغير المناخ والعوامل المحركة له.
صمم برنامج نُوَف ي بناء على العلاقة بين أمن الطاقة والمياه والغذاء، حيث إن هناك ارتباطا وثيقا بين القطاعات الثلاث عبر السياسات المشتركة وكذلك النظم البيئية التي تعتمد عليها الموارد الطبيعية والأنشطة البشرية في نهاية المطاف.

الخاتمة

حققت الدبلوماسية المصرية تقدمًا ملموسًا في تنويع الشراكات ومصادر التمويل والاستثمار؛ فإلى جانب الشراكة التاريخية مع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية، عززت مصر علاقاتها مع دول الخليج والصين واليابان والهند وأفريقيا، وانضمت إلى مجموعة البريكس، بما أتاح توسيع نطاق الأسواق ومصادر التمويل والاستثمار. وتجسد ذلك في جذب استثمارات إماراتية ضخمة من خلال مشروع رأس الحكمة، وتعميق الشراكة المصرية-الأوروبية، وتوسيع الاستثمارات الصينية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والاستفادة من برامج صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية. وبذلك أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية المصرية تستند إلى تعدد الشركاء والأدوات بدل الاعتماد على مصدر واحد للتمويل أو الاستثمار.

ومستقبلًا، ينبغي الانتقال من مجرد تنويع الشراكات إلى تعظيم عائدها الاقتصادي، عبر توظيف الشراكات الدولية في نقل الخبرات والتكنولوجيا وتطوير القطاعات الإنتاجية والتصديرية؛ بالاستفادة من الخبرة الألمانية واليابانية في التصنيع والتدريب وسلاسل الموردين، والكورية والصينية في توطين الصناعات وجذب الاستثمارات الموجهة للتصدير، والهندية في الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات، بما يعزز القيمة المضافة المحلية، ويرفع تنافسية الاقتصاد المصري، ويفتح أسواقًا جديدة أمام الصادرات.

كما يتعين توظيف الموقع الاستراتيجي لمصر، وقناة السويس، والمنطقة الاقتصادية، والتحول الأخضر والرقمي لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للإنتاج والتجارة والطاقة والخدمات اللوجستية.

وبذلك تصبح الدبلوماسية الاقتصادية أداة أساسية لرفع تنافسية الاقتصاد المصري، وتعزيز قدرته على مواجهة التحولات العالمية، وتحويل الشراكات الدولية إلى نمو واستثمار وصادرات وتنمية اقتصادية مستدامة.

د.أشرف سمير

(2). ناقش برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، وعلاقته بصندوق النقد الدولي، وأثره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري.

(3). حلّل دور المشروعات القومية في دعم التنمية المستدامة، وجذب الاستثمار، وتحسين جودة الحياة، مع الإشارة إلى مبادرة "حياة كريمة" والمناطق الاقتصادية ضمن خريطة التنمية العمرانية 2052.

(4). حلّل استراتيجية مصر في التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، ودورها في تعزيز أمن الطاقة، وجذب الاستثمارات، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة.

(5). قيّم الاستراتيجية المصرية لزيادة الصادرات، وتنويع الأسواق التصديرية، وتعميق المكون المحلي، وتوطين الصناعة، وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

(6). في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة، وإعادة تشكيل موازنين القوة الاقتصادية العالمية، كيف يمكن لمصر تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي بما يدعم قدرتها التنافسية ويحقق التنمية الاقتصادية المستدامة؟ ناقش في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية الحالية.

مقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات عميقة تتمثل في **تصاعد التنافس بين القوى الاقتصادية الكبرى، وتنامي دور التكتلات الاقتصادية الجديدة، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد، وتصاعد الحمائية التجارية، وتزايد المخاطر الجيوسياسية واضطرابات أسواق الطاقة والنقل**. كما أدت أزمات البحر الأحمر والحروب والصراعات الدولية إلى زيادة أهمية أمن الغذاء والطاقة وسلاسل الإمداد.

وفي هذا السياق، تمتلك مصر مجموعة من المقومات التي يمكن أن تدعم مكانتها الدولية، أبرزها **الموقع الجغرافي، وقناة السويس، واتفاقيات التجارة الحرة، وقاعدة صناعية واسعة، والسوق المحلية الكبيرة، وشبكة العلاقات الدولية المتنوعة**. لكن تعظيم الاستفادة من هذه المقومات يتطلب الانتقال من مجرد جذب التمويل والاستثمار إلى **بناء اقتصاد أكثر إنتاجية وتصديرًا واندماجًا في سلاسل القيمة العالمية**.

أولًا: الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي كقاعدة للتنافسية

يظل **الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي** شرطًا أساسيًا لجذب الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية. وقد شهد الاقتصاد المصري تحسنًا في عدد من المؤشرات الكلية؛ إذ ارتفع **نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى 4.4% في السنة المالية 2025/2024**، بينما بلغ معدل التضخم الحضري **11.9% في يناير 2026** وفق صندوق النقد الدولي. كما ارتفع **صافي الاحتياطيات الدولية إلى نحو 55.1 مليار دولار في نهاية يونيو 2026** وفق بيانات البنك المركزي المصري.

ومن ثم، تظل الأولوية هي **ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي، والحفاظ على مرونة سعر الصرف، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتسريع الإصلاحات الهيكلية وتحسين بيئة الأعمال**، بما يحول الاستقرار الاقتصادي إلى نمو مستدام تقوده الاستثمارات والإنتاج والصادرات.

ثانيًا: زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية

يمثل **تنمية الصادرات** أحد أهم مسارات تعزيز مكانة مصر في الاقتصاد العالمي، خاصة من خلال زيادة القيمة المضافة المحلية، وتنويع الأسواق والمنتجات، والانتقال تدريجيًا نحو صادرات أكثر تصنيعًا وتنافسية. وقد حققت الصادرات المصرية غير البترولية **48 مليار دولار خلال عام 2025**، مقابل **41 مليار دولار عام 2024**، بزيادة قدرها نحو **17%**. وشملت أبرز القطاعات التصديرية: مواد البناء، والكيماويات والأسمدة، والصناعات الغذائية، والسلع الهندسية والإلكترونية، والحاصلات الزراعية، والملابس الجاهزة، والغزل والمنسوجات، والصناعات الطبية. **وتدعم الدولة هذا الاتجاه من خلال مجموعة من الإجراءات والمبادرات الحديثة**، من أبرزها:

- **إطلاق برنامج رد أعباء الصادرات** وربطه بصورة أكبر بمستهدفات زيادة الإنتاج والتصدير وفتح أسواق جديدة.
- **في إطار الاستراتيجية الاقتصادية المصرية 2024–2030، تستهدف مصر رفع قيمة الصادرات إلى نحو 145 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030**، من خلال تنويع الأسواق والمنتجات، وزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة، وتعميق التصنيع المحلي، وتعزيز تنافسية المنتج المصري، وتعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة. **توسيع الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة**، ولا سيما النفاذ إلى الأسواق الأفريقية والأوروبية والعربية، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية.
- **تطوير المنظومة الجمركية والرقمية** وتقليص زمن الإفراج عن الشحنات؛ بما يخفض تكلفة التجارة ويحسن قدرة المنتج المصري على المنافسة.
- **تطوير البنية الصناعية والمجمعات المتخصصة** ودعم الصناعات ذات القدرة التصديرية، خاصة الكيماويات والأسمدة، والغذاء، والهندسية، والإلكترونية. وتستهدف خطة 2026/2025 زيادة الصادرات الصناعية بما لا يقل عن **15% سنويًا**.

د.أشرف سمير

- **ربط الحوافز التصديرية بالأداء؛** إذ تتجه السياسة الجديدة إلى ربط برامج المساندة بمؤشرات قابلة للقياس، مثل نمو الصادرات، وزيادة الطاقة الإنتاجية، والتشغيل، ودخول أسواق جديدة.
- **تطوير الخدمات المعلوماتية للمصدرين؛** ففي 2026 بدأت الدولة في تطوير منصات توفر بيانات دورية عن الأسواق الخارجية واتجاهات الطلب والقيود غير الجمركية لمساعدة الشركات على اختيار الأسواق والمنتجات بصورة أكثر كفاءة.

ثالثًا: تنويع الأسواق والشراكات الاقتصادية

من المهم ألا تعتمد مصر على سوق أو شريك اقتصادي واحد، بل تستهدف **تنويع أسواقها وشركائها** وتعظيم الاستفادة من شبكة الاتفاقيات والتجمعات الاقتصادية التي ترتبط بها، بما يقلل مخاطر الاعتماد على سوق محدد ويفتح فرصًا جديدة أمام الصادرات والاستثمارات. ومن أبرز الشراكات:

- **الاتحاد الأوروبي:** الاستفادة من اتفاقية الشراكة المصرية–الأوروبية لتوسيع الصادرات وتعميق الاندماج في سلاسل القيمة الأوروبية .
- **منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA):** توسيع الصادرات المصرية إلى الأسواق الأفريقية وتعزيز التكامل الصناعي والتجاري داخل القارة .
- **الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** تعزيز النفاذ إلى الأسواق الأفريقية والعربية .
- **آسيا:** تعميق الشراكات التجارية والاستثمارية مع الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، خاصة في الصناعة والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد .
- **مجموعة البريكس:** توسيع شبكة العلاقات مع الاقتصادات الناشئة الكبرى، وفتح فرص جديدة للتجارة والاستثمار والتمويل. حيث أصبحت مصر عضوًا في **مجموعة البريكس اعتبارًا من يناير 2024**، بما يوفر إطارًا إضافيًا لتنويع الشراكات الاقتصادية. ولا يمثل ذلك بديلًا عن العلاقات المصرية مع الاتحاد الأوروبي أو المؤسسات المالية الدولية، وإنما يأتي ضمن **استراتيجية أوسع لتنويع الأسواق ومصادر الاستثمار والتمويل**.

رابعًا: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الاستراتيجية

يمثل **جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** إحدى الأدوات **التمكينية** التي يمكن لمصر من خلالها تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل إعادة تشكيل خريطة الاستثمارات وسلاسل الإمداد الدولية. فالمطلوب لم يعد مجرد زيادة تدفقات رؤوس الأموال، وإنما **استقطاب استثمارات نوعية** تساعد على زيادة الإنتاج والصادرات، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتعميق اندماج الاقتصاد المصري في سلاسل القيمة العالمية.

وقد أظهرت **صفقة رأس الحكمة في 2024** قدرة مصر على توظيف موقعها الجغرافي وشراكاتها الدولية في جذب استثمار ضخم؛ إذ بلغت قيمة الاتفاق نحو **35مليار دولار**، وأسهمت الصفقة بصورة كبيرة في وصول صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر إلى نحو **46مليار دولار خلال 2024**، وهو مستوى قياسي.

لكن في ظل المنافسة العالمية على الاستثمارات، **لا يكفي جذب رأس المال، بل يجب تعظيم العائد التنموي منه** .ولذلك تتجه مصر إلى توجيه المزيد من الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية والتصديرية، خاصة **الصناعة، والطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، والصناعات التكنولوجية، واللوجستيات**.

وتبرز **المنطقة الاقتصادية لقناة السويس** نموذجًا لهذا التوجه؛ إذ بلغت القيمة التعاقدية الفعلية للمشروعات الصناعية والخدمية واللوجستية نحو **13مليار دولار لنحو 380 مشروعًا خلال الفترة 2022–2025**، مع مشروعات يُتوقع أن توفر نحو **122ألف فرصة عمل** .وتكتسب المنطقة أهمية خاصة في ظل إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، لأنها تمكن مصر من الجمع بين **الموقع الجغرافي، والموانئ، والبنية التحتية، والإنتاج الصناعي، والنفاذ إلى الأسواق الدولية**.

د.أشرف سمير

ولا تقتصر جهود الدولة على جذب الاستثمار، وإنما تتجه أيضًا إلى **تعظيم أثره على الاقتصاد المحلي**. ففي فبراير 2026، أطلقت مصر بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تقرير «مراجعة خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر»، الذي يركز على تعظيم الأثر التنموي للاستثمار الأجنبي، من خلال زيادة القيمة المضافة المحلية، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وربط الشركات متعددة الجنسيات بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز اندماج الاقتصاد المصري في سلاسل القيمة العالمية.

كما تعمل وزارة الاستثمار على تطوير بيئة الاستثمار، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز البنية المعلوماتية، وربط السياسة الاستثمارية بالسياسة التجارية؛ بما يدعم تحويل مصر إلى **قاعدة إنتاج وتصدير**.

من أبرز جهود وزارة الاستثمار:

- **قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017:** يمثل الإطار الرئيسي للاستثمار، ويكفل للمستثمر الأجنبي معاملة مماثلة للمستثمر الوطني، ويوفر حوافز وضمانات للمشروعات الاستثمارية .
- **قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته:** ينظم شركات المساهمة، والتوصية بالأسهم، والمسؤولية المحدودة، وشركات الشخص الواحد، ويتيح للأجانب في الأصل تملك **100%من رأس مال الشركة**، مع مراعاة الأنشطة التي تفرض قيودًا خاصة .
- **تحديث إجراءات تأسيس الشركات ورقمنتها:** اعتبارًا من فبراير 2026 بدأ تطبيق **الهوية الرقمية** ضمن خدمات تأسيس الشركات المطورة، مع إمكانية التأسيس إلكترونيًا وسداد الرسوم والتوقيع إلكترونيًا .
- **الرخصة الذهبية والحوافز الاستثمارية:** استخدام آليات استثنائية لتسريع الموافقات وتنفيذ المشروعات الاستراتيجية، إلى جانب الحوافز المنصوص عليها في قانون الاستثمار .
- **تطوير المنظومة المؤسسية:** التوسع في مراكز خدمات المستثمرين وربطها بالجهات الحكومية لتقليل الوقت والإجراءات أمام المستثمر. وتضم شبكة الهيئة حاليًا 14 مركزًا لخدمات المستثمرين .
- **الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر 2025–2030:** تستهدف زيادة الاستثمار النوعي وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية وربطه بسلاسل القيمة العالمية .
- **مراجعة OECD لخصائص الاستثمار الأجنبي في مصر 2026:** بهدف تحسين سياسات جذب الاستثمار وتعظيم أثره على الإنتاجية والاقتصاد المحلي.

الاستثمار المصري بالخارج

وفي ظل إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية، لا تقتصر الاستراتيجية المصرية على جذب الاستثمار إلى الداخل، وإنما تمتد إلى **فتح أسواق جديدة أمام الصادرات والاستثمارات المصرية**، ولا سيما في أفريقيا، التي تمثل أحد أهم المجالات الواعدة لتنويع الأسواق. وتبرز **تنزانيا وتشاد نموذجين لهذا التوجه.**

<u>تنزانيا</u>

- في يونيو 2026 بحثت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية مع الجانب التنزاني **توسيع نفاذ الصادرات المصرية إلى تنزانيا وأسواق شرق أفريقيا**، مع دراسة تنظيم بعثة تجارية واستثمارية مصرية إلى تنزانيا ومعرض للمنتجات المصرية بمشاركة مجتمع الأعمال من البلدين .
- وتعزز هذا المسار بصورة أكبر خلال زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى تنزانيا في يوليو 2026، والتي شملت مباحثات اقتصادية واجتماعًا لرجال الأعمال المصريين والتنزانين؛ وشارك في الاجتماع أكثر من 35رجل أعمال مصري ونحو 120 رجل أعمال تنزاني .وهذا يعكس انتقال العلاقات من التعاون الحكومي إلى توسيع الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين .
- وتستفيد مصر في هذا الإطار من موقع تنزانيا في **شرق أفريقيا** ومن عضويتها في تجمع شرق أفريقيا، بما يتيح فرصًا أوسع أمام الشركات المصرية للوصول إلى أسواق المنطقة.

<u>مصر وتنزانيا:</u>

الحدث الأبرز: في **يوليو 2026** قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بزيارة رسمية إلى تنزانيا، شهدت توقيع عدد من الاتفاقيات لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين.

- **أبرز مجالات التعاون:**
  - توسيع التجارة والاستثمارات المتبادلة .
  - التعاون في الزراعة والأمن الغذائي .
  - تنمية الثروة الحيوانية .
  - تطوير النقل البحري والجوي .
  - دعم مشاركة الشركات المصرية في مشروعات البنية التحتية والطاقة.
- **أهمية تنزانيا بالنسبة لمصر:**

تعد تنزانيا من أكبر اقتصادات شرق أفريقيا وعضوًا مهمًا في تجمع شرق أفريقيا EAC والجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي SADC واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) ، وبالتالي توفر لمصر منفذًا واسعًا للأسواق الأفريقية، بما يعزز من قدرة مصر على:

- زيادة الصادرات إلى أسواق شرق أفريقيا .
- تشجيع الشركات المصرية على الاستثمار في البنية التحتية والطاقة .
- الاستفادة من ميناء دار السلام كمركز لوجستي للتجارة مع دول شرق أفريقيا .
- تعميق التعاون في الزراعة والأمن الغذائي والنقل.

تشاد

تعد تشاد جزءًا من **التوسع المصري في أسواق وسط أفريقيا ومنطقة الساحل**. وقد شهد عام 2026 استمرار التحرك المصري نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع تشاد. ففي مايو 2026 التقى الرئيس السيسي الرئيس التشادي محمد إدريس ديبي على هامش قمة أفريقيا-فرنسا في نيروبي، وأكد الجانبان أهمية تطوير التعاون في **التجارة والاستثمار والبنية الأساسية والتنمية**، مع البناء على نتائج اجتماعات اللجنة المشتركة التي عقدت في القاهرة في نوفمبر 2025. وتكمن أهمية هذا المسار في أن **التوسع الاقتصادي المصري في أفريقيا لا ينبغي أن يقتصر على الأسواق التقليدية**، وإنما يجب أن يمتد إلى دول الساحل ووسط أفريقيا، بالتوازي مع الاستفادة من **منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقيةAfCFTA** .

مصر وتشاد:

الأحداث الأبرز:

- عقدت اللجنة المشتركة المصرية التشادية واجتماعات رفيعة المستوى في أغسطس 2026، مع التأكيد على أن تكون العلاقات الاقتصادية أولوية خلال المرحلة المقبلة.
- تنظيم منتدى الأعمال المصري التشادي بمشاركة رجال الأعمال والشركات المصرية لبحث فرص الاستثمار والتجارة.

- **أبرز مجالات التعاون:**
  - **مشروع طريق الربط البري بين (مصر – ليبيا – تشاد)**، والذي يمثل شريانًا حيويًا للتنمية والتجارة البينية، وأحد أهم المشروعات لربط شمال افريقيا بوسطها، ومحورًا أساسيًا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين مصر وتشاد.
  - إنشاء **مناطق لوجستية** لدعم الصادرات المصرية إلى أسواق وسط أفريقيا .
  - زيادة مشاركة الشركات المصرية في:
    - مشروعات الطرق .
    - البنية التحتية .
    - الطاقة .
    - التشييد والبناء .
  - توسيع التعاون في الزراعة والثروة الحيوانية، والصحة والتعليم والتحول الرقمي.
- **أهمية تشاد بالنسبة لمصر:**

- تمثل **تشاد** بوابة استراتيجية إلى أسواق الساحل ووسط أفريقيا، ويُعوَّل على مشروع الطريق البري في تحويلها إلى مركز عبور للصادرات المصرية. فتشاد **عضو في عدد من أهم التجمعات الاقتصادية والإقليمية الأفريقية**، وهو ما يمنحها أهمية كبيرة لمصر، وتشمل هذه التجمعات: تجمع دول الساحل والصحراء، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA).
- وبالتالي، التعاون مع تشاد لا يقتصر على السوق التشادية (التي يبلغ عدد سكانها نحو 20 مليون نسمة)، بل يمنح الشركات المصرية فرصة للوصول إلى أسواق أكبر عبر هذه التجمعات، خاصة: الكاميرون، الجابون، الكونغو .
- جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا الاستوائية.
- وبعد تنفيذ **اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)** يمكن زيادة الصادرات المصرية إلى هذه الأسواق.

خامسًا: تعميق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

من المهم ان تعمل مصر على جذب **الشركات العالمية التي تبحث عن مواقع إنتاج وتصدير قريبة من الأسواق الأوروبية والأفريقية والآسيوية**، مستفيدة من مزاياها النسبية المتمثلة في **الموقع الجغرافي، وقناة السويس، واتفاقيات التجارة الحرة، والسوق المحلية الكبيرة، وتوافر العمالة، والمناطق الصناعية والاقتصادية**.

ولا ينبغي أن يقتصر الهدف على تجميع المنتجات النهائية، وإنما على **تطوير المكونات والمدخلات المحلية وزيادة القيمة المضافة المصرية ونقل التكنولوجيا وتنمية الموردين المحليين**، بما يعزز اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية، خاصة في **السيارات ومكوناتها، والإلكترونيات، والصناعات الهندسية، والأدوية، والصناعات الغذائية، والبتروكيماويات، والطاقة المتجددة**.

ومن الأمثلة الواقعية على ذلك **استثمارات Samsung في بني سويف**، حيث يمثل مصنعها نموذجًا لتحويل مصر إلى قاعدة إقليمية لإنتاج وتصدير الإلكترونيات، إذ يتم تصدير نسبة كبيرة من إنتاجه إلى الأسواق الخارجية. كما تمثل **استثمارات Scatec النرويجية في الطاقة الشمسية، وخاصة مشروعات بنبان بأسوان**، نموذجًا لجذب الشركات العالمية إلى قطاع الطاقة المتجددة وتطوير مشروعات واسعة النطاق في مصر، بما يعزز قدراتها في الصناعات والطاقة الخضراء ويدعم التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

وبالتالي فمن المهم الانتقال من نموذج "التجميع والتصنيع للسوق المحلية" إلى نموذج "الإنتاج في مصر للتصدير"، مع تعميق المكون المحلي وزيادة القيمة المضافة، بحيث تصبح مصر قاعدة إنتاج وتصدير إقليمية وفاعلاً أكثر اندماجًا في سلاسل الإنتاج العالمية.

سادسًا: تحويل قناة السويس من ممر ملاحي إلى مركز تجاري ولوجستي

تظل قناة السويس إحدى أهم المزايا الجغرافية لمصر، لكن **أزمة البحر الأحمر أظهرت هشاشة الاعتماد على عائدات المرور الملاحي وحدها** .فقد تراجعت إيرادات القناة من مستوى قياسي بلغ نحو **10.25مليار دولار في 2023** إلى نحو **3.99مليار دولار في 2024**، نتيجة تداعيات أزمة البحر الأحمر وتحول جانب كبير من خطوط الملاحة إلى طريق رأس الرجاء الصالح.

ولذلك ينبغي الانتقال من مفهوم **"ممر لعبور السفن"** إلى مفهوم **"منظومة اقتصادية ولوجستية متكاملة"** تشمل: الموانئ، التخزين وإعادة التصدير، خدمات صيانة السفن، الخدمات اللوجستية، التصنيع بالقرب من الموانئ.

وتأتي أهمية تطوير قناة السويس والمنطقة الاقتصادية المحيطة بها في ظل **اشتداد المنافسة وإعادة تشكيل خريطة الممرات التجارية العالمية وسعي القوى الاقتصادية الكبرى إلى تنويع طرق التجارة وتقليل الاعتماد على نقاط الاختناق التقليدية.** فقد أدت اضطرابات البحر الأحمر إلى دفع جزء كبير من السفن إلى **الدوران حول رأس الرجاء الصالح**، رغم ارتفاع المسافة والتكلفة، وهو ما أبرز أن **الأمن والموثوقية أصبحا عاملين لا يقلان أهمية عن قصر المسافة** في اختيار مسارات التجارة العالمية . ومن أبرز تلك الممرات والمبادرات:

- ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا (IMEC): يربط الهند بالخليج وأوروبا من خلال مزيج من النقل البحري والسكك الحديدية، مع خطط لتطوير البنية التحتية الرقمية والطاقة والهيدروجين النظيف. ويمثل منافسًا محتملًا ومكمّلًا لبعض مسارات التجارة بين آسيا وأوروبا، وإن كان لا يزال يواجه تحديات جيوسياسية وتنفيذية .
- طريق البحر الشمالي (Northern Sea Route): يمتد بمحاذاة الساحل الروسي في المحيط المتجمد الشمالي، ويوفر مسارًا أقصر بين أوروبا وآسيا مقارنة بالطريق عبر قناة السويس. وقد بلغ حجم البضائع المنقولة عبره نحو 37.9 مليون طن في 2024، مع استمرار روسيا في الاستثمار في السفن والبنية التحتية القطبية. إلا أن استخدامه التجاري الواسع لا يزال مقيدًا بظروف الجليد والمناخ وارتفاع متطلبات التشغيل والحاجة إلى سفن متخصصة وكاسحات جليد .
- طريق الحرير القطبي (Polar Silk Road): يمثل إطارًا للتعاون الصيني في تطوير طرق التجارة والبنية التحتية في القطب الشمالي، وقد أعلنت الصين رسميًا عام 2018 رغبتها في التعاون لتطوير طرق الملاحة القطبية وربطها بشبكات التجارة العالمية. ولا يزال توجهًا استراتيجيًا طويل الأجل وليس ممرًا تجاريًا مكتملًا ينافس قناة السويس حاليًا .
- الممر الأوسط (Middle Corridor): يربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز وتركيا، ويجمع بين السكك الحديدية والنقل البحري. وتكتسب أهميته زخمًا متزايدًا مع الاستثمارات الدولية في تطوير البنية التحتية، ومنها تمويلات حديثة من البنك الدولي في كازاخستان وجورجيا وتركيا، بهدف زيادة طاقته وتحسين كفاءة النقل وتقليل الاختناقات.

وجدير بالذكر أنه لا يعني هذا أن هذه الممرات تمثل بدائل كاملة لقناة السويس في الوقت الراهن؛ إذ لا تزال القناة تتمتع **بمزايا جغرافية ولوجستية كبيرة**، بينما تواجه الممرات القطبية قيودًا مناخية وتشغيلية وبنية تحتية مرتفعة التكلفة، في حين يحتاج **ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا والممر الأوسط** إلى مزيد من الاستثمارات والتنسيق السياسي واستكمال البنية التحتية. ومع هذا من المهم التأكيد أن هذه التطورات تعني أن المنافسة المستقبلية لن تكون فقط بين الطرق البحرية، وإنما بين منظومات متكاملة للنقل والتجارة والإنتاج والخدمات اللوجستية.

ولذلك، فإن الحفاظ على تنافسية قناة السويس لا ينبغي أن يعتمد فقط على رسوم عبور السفن، وإنما على **تحويل موقعها الجغرافي إلى منظومة اقتصادية متكاملة** من خلال تطوير الموانئ، والتخزين وإعادة التصدير، والخدمات اللوجستية، والتصنيع، والمناطق الصناعية، وربطها بشبكات النقل الداخلية؛ بما يسمح لمصر بتحقيق **قيمة مضافة أكبر من حركة التجارة العابرة لأراضيها**.

ويجري بالفعل تعزيز هذا الاتجاه من خلال التوسع في المشروعات الصناعية والخدمية واللوجستية داخل **المنطقة الاقتصادية لقناة السويس**، بما يعزز التكامل بين الموانئ والصناعة والخدمات اللوجستية. إذ استقطبت المنطقة نحو **16 مليار دولار من الاستثمارات خلال نحو ثلاث سنوات حتى مايو 2026**، مع التركيز على قطاعات مثل الطاقة المتجددة والأدوية والمعادن والكيماويات والسيارات الكهربائية .

وبذلك تتحول المنافسة من "من يملك أقصر طريق بحري؟" إلى "من يقدم أفضل منظومة متكاملة للتجارة والإنتاج والخدمات اللوجستية؟"؛ وهي المساحة التي تستطيع مصر أن تعزز فيها قدرتها التنافسية مستفيدة من قناة السويس وموانئها والمنطقة الاقتصادية والصناعة المحلية.

سابعًا: التحول إلى الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة

تكتسب الاستثمارات الخضراء أهمية استراتيجية في ظل **إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية العالمية** وتسارع التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون؛ إذ أصبحت الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر والصناعات منخفضة الانبعاثات عوامل مؤثرة في **توجيه الاستثمارات الدولية وتنافسية الصادرات وموقع الدول في سلاسل القيمة العالمية**.

ومن ثم، تستطيع مصر استغلال ما تتمتع به من **موارد كبيرة من الطاقة الشمسية والرياح، وموقع جغرافي قريب من الأسواق الأوروبية، وقناة السويس، ومساحات واسعة لإقامة مشروعات الطاقة المتجددة** لجذب استثمارات أجنبية نوعية في الطاقة الخضراء والصناعات المرتبطة بها.

وتتجاوز أهمية هذا التحول مجرد زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي؛ إذ يمكن أن يساعد مصر على **تنويع مصادر الطاقة والنقد الأجنبي، وتقليل تكلفة الطاقة على المدى الطويل، وخلق صناعات جديدة وفرص عمل، وزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة** . كما يتيح لمصر موقعًا أفضل في سلاسل القيمة المستقبلية المرتبطة بالهيدروجين الأخضر والأمونيا والوقود الأخضر ومكونات الطاقة المتجددة.

وتزداد أهمية التحول الأخضر في ظل توجه **الاتحاد الأوروبي نحو ربط التجارة بالمعايير البيئية والمناخية**، ومن أبرز أدواته **آلية تعديل حدود الكربون(CBAM)** ، التي دخلت مرحلتها الانتقالية في أكتوبر 2023، وبدأ تطبيق الالتزامات المالية المرتبطة بها اعتبارًا من **2026**على عدد من السلع كثيفة الانبعاثات، مثل الحديد والصلب والألومنيوم والأسمنت والأسمدة والكهرباء والهيدروجين. ومن ثم، أصبحت **البصمة الكربونية للمنتجات** عاملًا متزايد الأهمية في القدرة التنافسية للصادرات المصرية، خاصة في القطاعات المعرضة للآلية، وليس مجرد قضية بيئية.

وفي هذا السياق، ينبغي أن يرتبط جذب الاستثمارات الخضراء بسياسة صناعية وتصديرية تستهدف **خفض الانبعاثات، وتوطين إنتاج المكونات والمعدات الخضراء، ونقل التكنولوجيا، وتنمية الموردين المحليين**، بما يساعد الصناعة المصرية على الحفاظ على قدرتها التنافسية والنفاذ إلى الأسواق التي تتشدد فيها المعايير البيئية، وفي الوقت نفسه يفتح فرصًا جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي وزيادة الصادرات والقيمة المضافة المحلية.

وبذلك لا يتم اعتبار التحول الأخضر **تكلفة إضافية ضمن المتطلبات الدولية، وإنما فرصة استراتيجية لإعادة تموضع مصر في سلاسل القيمة العالمية**، وجذب استثمارات وصناعات جديدة ترتبط بالاقتصاد منخفض الكربون.

وبذلك يصبح التحول الأخضر أحد مداخل مصر لإعادة تموضعها في الاقتصاد العالمي: من مجرد مستورد للتكنولوجيا والطاقة إلى منتج ومصدر للطاقة النظيفة والسلع الخضراء، ومن سوق جاذب للاستثمار إلى قاعدة إقليمية للصناعات الخضراء والتصدير.

وتوجد بالفعل مجموعة من المشروعات الكبرى التي تعكس تحول هذه الفرصة إلى استثمارات ومشروعات فعلية، من أبرزها:

المشروع	المنطقة
مجمع بنبان للطاقة الشمسية	أسوان
محطة كوم أمبو للطاقة الشمسية	أسوان - كوم أمبو
مشروع Shadwan لطاقة الرياح	رأس شقير - خليج السويس
مشروع Egypt Green للهيدروجين الأخضر	العين السخنة -المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

ثامنًا: الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا

لم تعد القدرة التنافسية تعتمد على الصناعة التقليدية فقط، بل أصبحت **الخدمات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي** مصادر جديدة للنمو والتصدير. وتتمثل الرؤية المستقبلية لمصر في التحول إلى **مركز إقليمي للخدمات الرقمية والبرمجيات**، مستفيدة من الكوادر البشرية والموقع الجغرافي. وهو ما يتطلب:

- جذب شركات التكنولوجيا العالمية،
- الاستثمار في المهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي،
- وربط الجامعات باحتياجات الصناعة،

وبما يسمح لمصر بالانتقال من تصدير الخدمات منخفضة القيمة إلى **خدمات رقمية ومعرفية عالية القيمة**، وتنويع مصادر النقد الأجنبي وتعزيز مكانتها في سلاسل القيمة الرقمية العالمية.

تاسعًا: تعزيز الأمن الاقتصادي

أظهرت الاضطرابات الجيوسياسية الأخيرة، من **الحرب الروسية-الأوكرانية إلى اضطرابات البحر الأحمر والطاقة والموارد الغذاء**، أن الأمن الاقتصادي أصبح عنصرًا أساسيًا من الأمن القومي، وأن الاعتماد المفرط على مصدر واحد للاستيراد أو الإنتاج يزيد تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية. ولذلك ينبغي لمصر بناء **اقتصاد أكثر مرونة** من خلال:

- تنويع مصادر الغذاء والطاقة والاستيراد .
- زيادة الإنتاج المحلي للسلع الاستراتيجية .
- تكوين مخزونات استراتيجية .
- دعم الزراعة والصناعات الغذائية .
- تعزيز أمن سلاسل الإمداد وتوطين بعض المدخلات الحيوية .

مع التأكيد أن هذا لا يعني **الانغلاق أو الاكتفاء الذاتي الكامل**، وإنما تحقيق التوازن بين **تنويع التجارة والانفتاح على الأسواق العالمية** وبين بناء قدرات إنتاجية محلية تُمكّن مصر من **امتصاص الصدمات الخارجية وتقليل مخاطر انقطاع سلاسل الإمداد**.

عاشرًا: التمثيل التجاري كأداة لتعزيز مكانة مصر في الاقتصاد العالمي

يمثل **التمثيل التجاري المصري** إحدى الأدوات الرئيسية لتحويل الاتفاقيات التجارية إلى **نتائج اقتصادية ملموسة** .ولا يقتصر دوره على الترويج للصادرات، بل يمتد إلى فتح الأسواق، وجذب الاستثمارات، وربط الشركات المصرية بسلاسل القيمة العالمية، وتوفير المعلومات عن الأسواق والفرص الاستثمارية، ومعالجة العوائق أمام نفاذ الصادرات. وفي ظل إعادة تشكيل خريطة التجارة والاستثمار عالميًا، ينبغي تطوير دور المكاتب التجارية المصرية في الخارج من **الترويج التقليدي للمنتجات** إلى العمل كـ**منصات للربط الاقتصادي**، من خلال:

- **فتح أسواق جديدة** والترويج للصادرات المصرية، خاصة في الأسواق الأفريقية والعربية والآسيوية.
- **جذب الشركات والاستثمارات الأجنبية** وتحديد الشركات العالمية المستهدفة وربطها بالفرص الاستثمارية في مصر.
- **ربط الشركات المصرية بسلاسل القيمة العالمية** وإدماجها كموردين للشركات متعددة الجنسيات.
- **توفير معلومات السوق** حول الطلب والمنافسين والمعايير والفرص والعوائق التجارية.
- **دعم القطاعات ذات الأولوية**، مثل الصناعات الهندسية والغذائية والدوائية والإلكترونيات والطاقة المتجددة والخدمات الرقمية.
- **متابعة العوائق التجارية** التي تواجه الصادرات المصرية والعمل على معالجتها بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- **قياس الأداء بنتائج واضحة**، مثل قيمة الصفقات التصديرية، وعدد الشركات والمستثمرين الذين تم جذبهم، والأسواق الجديدة التي تم فتحها، والاستثمارات التي تم توطينها، ونسبة المكون المحلي في المشروعات الأجنبية.

خاتمة

في ضوء التحولات الجيوسياسية والاقتصادية وإعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية العالمية، ينبغي أن تتجه مصر خلال المرحلة المقبلة إلى بناء استراتيجية متكاملة لتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي، تقوم على التوجهات التالية:

- الانتقال من مجرد **تنويع الشركاء الدوليين إلى تعظيم العائد من الشراكات**، من خلال توظيف العلاقات الدولية لجذب التجارة والاستثمار والتمويل ونقل التكنولوجيا وفتح أسواق جديدة .
- إعطاء الأولوية لـ**جذب الاستثمارات الإنتاجية والتصديرية ودمج الشركات المصرية في سلاسل القيمة العالمية**، من خلال زيادة المكون المحلي، وتطوير الموردين، وربط الشركات العالمية بالاقتصاد المصري بما يرفع القيمة المضافة ويخلق فرص العمل .

- **تحويل الموقع الجغرافي وقناة السويس إلى منظومة اقتصادية ولوجستية متكاملة** تجمع بين النقل والتخزين والتصنيع وإعادة التصدير والخدمات اللوجستية، بما يعزز قدرة مصر على المنافسة بين الممرات التجارية العالمية .
- استغلال **التحول الأخضر والرقمي** لجذب استثمارات نوعية في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والصناعات منخفضة الكربون والذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية، مع توطين التكنولوجيا والمكونات وزيادة القيمة المضافة المحلية .
- مواصلة **تنويع الأسواق وسلاسل الإمداد وتعزيز مرونة الاقتصاد** من خلال التوسع في الأسواق الأفريقية والعربية والآسيوية، وتقليل مخاطر الاعتماد المفرط على سوق أو مصدر واحد، مع الحفاظ على الانفتاح على الاقتصاد العالمي .
- تطوير **التمثيل التجاري** ليصبحا أكثر ارتباطًا بالنتائج الاقتصادية (بالمكاسب الاقتصادية المتحققة)، بحيث يُقاس النجاح بما يتحقق من **استثمارات وصادرات وأسواق جديدة ونقل تكنولوجيا وفرص عمل**.

ثانيًا: شؤون عالمية وإقليمية

(7). ناقش تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي من إطار الشراكة إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وأثر ذلك في تعزيز التجارة والاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية في مصر.

(8). حلّل دور مصر في دعم التكامل الاقتصادي الأفريقي في ضوء اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، وأثرها في تنمية التجارة البينية، وجذب الاستثمارات، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول القارة.

(9). حلّل الاستراتيجية المصرية للتعامل مع التحولات في النظام الاقتصادي العالمي، في ظل صعود التكتلات الاقتصادية الجديدة (وفي مقدمتها مجموعة البريكس)، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، وتصاعد النزعات الحمائية، مع بيان انعكاسات ذلك على الاقتصاد المصري.

(10). حلّل انعكاسات الاضطرابات الراهنة التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية في ظل الأزمات والصراعات الجيوسياسية، وناقش الاستراتيجية المصرية لترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للطاقة، وأثر ذلك في تعزيز أمن الطاقة، وجذب الاستثمارات، ودعم الاقتصاد المصري.

(11). حلّل الاستراتيجية المصرية لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية، في ظل التحولات التي تشهدها التجارة الدولية، وظهور ممرات تجارية وممرات اقتصادية بديلة، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، مع بيان السياسات التي تتبناها الدولة للحفاظ على تنافسية مصر في هذا المجال.

(12). حلّل دور الدبلوماسية المصرية في قضايا المناخ، منذ المشاركة في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بتغير المناخ، وصولًا إلى استضافة مؤتمرCOP27 ، ومتابعة مخرجات مؤتمرات المناخ COP28 إلي COP31، مع بيان أثر ذلك في تعزيز مكانة مصر الدولية، وجذب الاستثمارات، والاستفادة من التمويل المناخي، ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر

(13). كيف توظف مصر المحافل الاقتصادية الدولية لتعزيز مصالحها التجارية والاستثمارية، ودعم مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي؟

أبرز المشاركات المصرية في المحافل الاقتصادية الدولية خلال السنوات الأخيرة

توظف مصر المحافل للدولية كأداة للدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز التعاون الدولي وجذب الاستثمارات ودعم الإصلاحات الهيكلية، وفيما يلي أبرز المنتديات والقمم الاقتصادية التي شاركت فيها مصر خلال السنوات الأخيرة.

الفعالية	طبيعة المشاركة	أبرز الملفات	أحدث مشاركة مصر	المصدر
القمة العالمية للحكومات (الإمارات)	سنوية	الإصلاح الإداري، الاستثمار، الذكاء الاصطناعي، المالية العامة	فبراير 2026 (دبي)	الموقع الرسمي للقمة العالمية للحكومات www.worldgovernmentsummit.org
المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) (سويسرا)	سنوية	الاقتصاد العالمي، الاستثمار، الطاقة، التحول الأخضر	يناير 2025 (دافوس)	الموقع الرسمي للمنتدى الاقتصادي العالمي www.weforum.org
اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	نصف سنوية	الإصلاح الاقتصادي، التمويل، الاستقرار المالي	أكتوبر 2024 (واشنطن)	الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي www.imf.org
الاجتماعات السنوية للبنك الأفريقي للتنمية	سنوية	البنية التحتية، الطاقة، التنمية في أفريقيا	مايو 2024 (نيروبي)	الموقع الرسمي للبنك الأفريقي للتنمية www.afdb.org
الاجتماعات السنوية للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)	سنوية	تمويل المشروعات والاستثمار في البنية الأساسية	سبتمبر 2024 (سمرقند)	الموقع الرسمي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية www.aiib.org
منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي (الصين)	دورية (كل سنتين)	الاستثمار، النقل، اللوجستيات، الصناعة	أكتوبر 2023 (بكين)	الموقع الرسمي لمبادرة الحزام والطريق www.beltandroadforum.org
قمم البريكس (البرازيل – روسيا – الهند – الصين – جنوب أفريقيا)	سنوية (منذ انضمام مصر 2024)	التمويل، التجارة، بالعملات المحلية، التنمية	أكتوبر 2024 (قازان – روسيا)	الموقع الرسمي لمجموعة البريكس www.brics2024.gov.za
قمة مجموعة العشرين (G20) (بصفة ضيف)	مشاركات بدعوات رسمية	الأمن الغذائي، الطاقة، التنمية المستدامة	نوفمبر 2024 (ريو دي جانيرو)	الموقع الرسمي لمجموعة العشرين www.g20.org
مؤتمرات الأمم المتحدة للمناخ (COP)	سنوية	التمويل، المناخي، التحول الأخضر، الطاقة	COP29 – نوفمبر 2024 (باكو – أذربيجان)	الموقع الرسمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ www.unfccc.int
مؤتمر الاستثمار بين مصر والاتحاد الأوروبي	مرة واحدة (استضافة مصر)	الشراكة الاستراتيجية، الاستثمارات الأوروبية	يونيو 2024 (القاهرة)	الموقع الرسمي لبعثة الاتحاد الأوروبي في مصر www.eeas.europa.eu/delegations/egypt_ar
منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي (Egypt-ICF)	سنوية (استضافة مصر)	التمويل، الإنمائي، القطاع الخاص، الشراكات الدولية	ديسمبر 2024 (القاهرة)	الموقع الرسمي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي www.mped.gov.eg
المنتدى الحضري العالمي (WUF) (استضافة مصر)	دورية	التنمية الحضرية، المدن المستدامة	نوفمبر 2024 (القاهرة)	الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) www.unhabitat.org
منتدى أفريقيا للاستثمار (Africa Investment Forum)	سنوية	جذب الاستثمارات، المشروعات الأفريقية	نوفمبر 2024 (مراكش)	الموقع الرسمي للمنتدى www.africainvestmentforum.com

د.أشرف سمير